

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٢٢٤

الخميس، ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيسة	السيد ميسا – كوادرا	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيد رادومسكي
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	السويد	السيد أورنيوس سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشوي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة إيكلس – كوري

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2018/218)

1809636 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2018/218).

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): في ١٤ آذار/مارس، عقد مجلس الأمن جلسة مفتوحة (انظر S/PV.8203) بشأن رسالة موجهة من رئيسة وزراء بريطانيا العظمى، تيريزا ماي (S/2018/218، المرفق). واتهمت روسيا، بعبارات شرسة وعارية من الصحة تماما، باستخدام أسلحة كيميائية في الأراضي البريطانية. ووعد ممثلو المملكة المتحدة عندئذ بإحاطة المجلس بانتظام بشأن سير التحقيق. لكن لم تقدم أي إحاطات إعلامية. حسنا، لا يهم. سوف نقوم نحن بإحاطة المجلس علما بأنفسنا، بالتفصيل.

لقد مر شهر اليوم منذ العثور على المواطنين الروسيين سيرغي سكريبل وابنته يوليا سكريبل فاقدا الوعي في مدينة سالزبيري. إذا كان سلاح كيميائي قد استخدم بالفعل، فإن هذا يشكل تهديدا لنظام عدم الانتشار، وهو أمر يستحق نظر مجلس الأمن، فضلا عن حقيقة أن لدينا ما نقوله عن ذلك وبعض الأسئلة لنطرحها على زملائنا البريطانيين.

وعليه، ماذا نعرف عن الجريمة وضحاياها؟ في عام ٢٠٠٦، أدين سيرغي سكريبل بتهمة التجسس لصالح بريطانيا. وهو ما برح يعيش هناك منذ العفو عنه في عام ٢٠١٠، مع احتفاظه بالجنسية الروسية. ومن حين لآخر كانت تزوره ابنته يوليا، وهي أيضا مواطنة روسية. ووفقا للرواية التي نشرتها المملكة المتحدة، فإن روسيا لم تغفر له خيانته، وقررت تصفيته، على الرغم من أنه لا يشكل أي تهديد من أي نوع بالنسبة لروسيا. ولدينا عدد من الأسئلة بشأن ذلك.

أولا، أتناول نهجا تشوبه السخرية، لماذا ننتظر ثماني سنوات، ثم نقوم بذلك قبل أسبوعين من الانتخابات الرئاسية وقبل بضعة أسابيع من بدء مباريات كأس العالم؟ ولماذا تم السماح له بالخروج أساسا من البلد؟ ولماذا يتم التخلص منه بهذه الطريقة الغريبة وأمام العامة بشكل مثل خطورة على الجناة والمارة على السواء؟ أي شخص على دراية بقصص المحققين والمباحث مثل المسلسل التلفزيوني الذي يحظى بشعبية، Midsomer Murders، وهو حاليا في موسمه العشرين، أن هناك مئات من السبل غير المعقدة نسبيا لقتل شخص ما بطريقة ذكية. ومع ذلك يبدو أن أيا كان من اعتدى على سيرغي سكريبل وابنته قد اختار مادة كيميائية شديدة السمية، وبعبارة أخرى، أخطر الطرق الممكنة وأكثرها مخاطرة. ولم يتمكنوا حتى من إنجاز المهمة. ويبدو أن كل من أصيب لا يزال على قيد الحياة، وتتعافى يوليا، بحمد الله، بسرعة.

ويثير هذا العمل المشين عددا كبيرا من الأسئلة، وكلما خضنا فيه كلما زادت الأسئلة. منذ البداية، قال البريطانيون بشكل قاطع، يمثلهم خبراء معروفون في مجال الكيمياء مثل رئيسة الوزراء تيريزا ماي ووزير الخارجية بوريس جونسون، إن حادث سكريبل انطوى على استخدام نوع من مادة سامة معروفة باسم نوفيتشوك وأنه من الأرجح أن تكون روسيا هي منشأ المادة. وإذا كانت هذه المادة الخارقة القوة قد أطلقت في منزل سكريبل أو على مقبض بابه – ويبدو أن هذا هو اتجاه سير التحقيق – فكيف ظل سيرغي ويوليا في حالة عادية لعدة ساعات بعد ذلك في حين فقد رقيب المباحث نيك بيلي،

أول من أتى لمساعدتهما، وعيه فورا؟ كيف نجوا جميعا من هذا؟ التفسير الوحيد الممكن هو أنهم جميعا تلقوا ترياقا على الفور تقريبا. يرى الخبراء بالإجماع أن القيام بذلك يستلزم وجود عينة من مادة مماثلة، وليس مجرد مادة شبيهة، في مكان ما لتسليمها.

ويوجد مركز البحوث البريطاني في بورتون داون، المعروف بعمله في مجال الأسلحة الكيميائية، على بعد بضعة كيلومترات من موقع محاولة القتل. ولدينا أيضا بعض الأسئلة المتعلقة بأنشطته. لكن للأسف، في يوم الثلاثاء، ذكر غاري إيتكينهيد، كبير المسؤولين التنفيذيين في مختبر بورتون داون، أن مختبره قد أثبت أن المادة ''عامل مؤثر على الأعصاب يستخدم للأغراض العسكرية، [لكننا] لم نتحقق من المصدر على وجه الدقة''. وقال أيضا إن سكريبل لم يتلق أي ترياق. وافترض أن الحكومة البريطانية، على خلافه، قد تكون لديها بعض المعلومات الإضافية. ولإعطاء السيد إيتكينهيد حقه، فإنه لم يضح بسمعته المهنية في خدمة تكهنات السلطات البريطانية. بيد أنه قد أكد أيضا أنه ما من شيء من هذا القبيل يمكن أن يغادر الجدران الأربعة لمنشأته على الإطلاق. والسؤال المطروح هو، ماذا يعني بكلمة ''هذا''؟ وما الذي لا يمكن أن يغادر جدران مختبره؟ وما الذي تعرفه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عنه؟ وأيا كانت الإجابة، وبقدر ما يعنينا الأمر، فكل ذلك يعني فساد الحجة الرئيسية للبريطانيين، المتمثلة في أن المادة كانت بلا شك من منشأ روسي، وهو أساس المجموعة الكاملة لما يسمى الأدلة على الاحتمال الكبير لتورط روسيا. لكن البيان الذي أدلى به السيد إيتكينهيد لا يزيد الحالة التي ننظر فيها إلا غموضا.

مرة أخرى، نود أن نشرح للقاصي والداني أن ''نوفيتشك'' ليس مشمولا بحق ملكية روسية، على الرغم من أن الاسم يبدو روسيا بوضوح. فقد تم اختراعه في الغرب لخط من عوامل الحرب الكيميائية التي تم تطويرها في العديد من البلدان، بما فيها الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، وهو أمر ليس بمفاجأة للخبراء والعلماء في هذا الميدان. وقد أكد بوريس جونسون، ردا على سؤال مباشر وجهه مراسل صحيفة ديوتشه فيله، بصورة مباشرة أيضا، أن بريطانيا لديها عينة منه في بورتون داون. وبالأمس، حذفت تغريدة نشرت على الموقع الشبكي لوزارة الخارجية البريطانية تقول بأن هذه المادة حتما أنتجت في روسيا، وهو ما أسفر بالفعل عن تبادل الاتهامات والشائعات الكاذبة. ولكن على غرار مسلسل الرسوم المتحركة ''تشيب ودال''، سارعت المخابرات البريطانية لمساعدة بوريس جونسون ووزارة الخارجية، بأن ذكرت بالأمس، من خلال صحيفة تايمز، أنهم نجحوا بمساعدة التحليل والتحقيق العلميين في تحديد المصدر المحتمل لمنشأ المادة السامة بعد بضعة أيام فقط من الهجوم الكيميائي في سالزبيري. وذكروا أن الحكومة كانت على علم في ٧ آذار/مارس بأنه من الأرجح أن تكون المادة السامة قد أنتجت في روسيا. وتعتقد أجهزة الاستخبارات البريطانية أنهم قد حددوا مكان مختبر سري روسي أنتج فيه العامل المؤثر على الأعصاب. لكن انتظروا. هناك المزيد.

علاوة على ذلك – ينبغي للأعضاء الانتباه إلى ما سأقوله – مصادر أجهزة المخابرات البريطانية لا تستطيع التحدث بصراحة عن موقع المختبر. لكنها متيقنة بدرجة كبيرة فيما يتعلق بموقعه. وتعتقد أيضا أن الجانب الروسي أجرى اختبارات لتحديد ما إن كان يمكن استخدام نوفيتشوك للاغتيالات بدوافع سياسية. بل هناك المزيد.

وبالأمس أيضا، كشفت صحيفة الديلي ميل البريطانية أن المخابرات البريطانية gديها معلومات بالغة السرية من مصادر معينة تفيد بأن روسيا، قبل الهجوم الذي وقع في سالزبيري مباشرة، قد اختبرت غاز الأعصاب نوفيتشوك باستخدام أجسام تستخدم يوميا، مثل مقبض الباب.

لا أعلم حتى ماذا أقول عن هذا. إنه نوع من المسرح العبثي. ألم يكن من الممكن اختلاق قصة مفبركة أفضل من

تلك؟ نعلم جميعا قيمة معلومات المخابرات البريطانية بناء على تجربتها مع توني بلير. لقد قلنا لزملائنا البريطانيين إنهم يلعبون بالنار وأنهم سيندمون لأن توجيه الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة أمر والشروع في التحدث باستخدام المصطلحات المهنية أمر آخر تماما. فالأمر لا يتعلق بمجرد من صوته أعلى دبلوماسيا؛ بل مطلوب إجابات واضحة عن أسئلة جوهرية محددة تماما.

ولا أعتقد أن هيئات التحقيق البريطانية ممتنة للحكومة البريطانية على البيانات والاستنتاجات المتسرعة والقاطعة. بل أن ساستهم لم يفكروا قط في كل ذلك، هل فكروا؟ ولم يعتقدوا أن بياناتهم المؤججة للمشاعر قد ترتد عليهم. لقد استخدموا إشاعة مضللة ضد روسيا مفيدة جدا وحسنة التوقيت، مسألة ما يسمى بالهجوم الكيميائي الروسي. لكنهم لا يدركون بالطبع أنه ما أن تهدأ العاصفة، سيحاسبون عن كلامهم. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت لندن في تسميم علاقاتنا مع البلدان الأخرى. وكعلامة على التضامن، تم طرد نحو ١٥٠ من الدبلوماسيين الروس من عدد من الدول الحليفة للمملكة المتحدة. نعلم أن سفراءها في جميع أنحاء العالم يمارسون الضغوط على دول ذات سيادة ويجبرونها على اتباع هذا الفعل المشين. وقد بدأ هذا موجة وصلت حتى إلى نيويورك. فقد قام حلفاؤها في الولايات المتحدة بطرد ٦٠ دبلوماسيا روسيا على نحو لم يسبق له مثيل، بمن في ذلك ١٢ من موظفي البعثة الدائمة لروسيا لدى الأمم المتحدة، من دون تقديم أي إثبات وبدون إجراء أي مشاورات معنا، على النحو المنصوص عليه في اتفاق المقر. فمن الواضح أنهم لم يلتزموا بجميع أحكام ذلك الاتفاق أو يرتقوا إلى مستوى التزاماتهم.

وبالمناسبة، هذه ليست المرة الأولى التي أخفقت فيها الولايات المتحدة في الوفاء بالتزاماتها في هذا المجال. إذ قامت الولايات المتحدة بمصادرة ممتلكات دبلوماسية مملوكة لروسيا قسرا، بما في ذلك الممتلكات الروسية هنا في مقر البعثة الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك. وفرضوا حظرا على تنقل دبلوماسينا لـ ٢٥ ميلا ورفضوا إصدار تأشيرات دخول أمريكية لهم. ولذلك ندعو الولايات المتحدة إلى تحمل مسؤولياتها بصفتها البلد المضيف وإعادة كافة ما استولت عليه بصورة غير قانونية منا والامتناع عن اتخاذ خطوات مماثلة في المستقبل.

إننا نشهد أحداثا هامة حقا. هذا نهج جديد للقانون، كما ذكرت بالفعل، حيث أصبحت الاتهامات توجه دون أي إثبات – وقد ذكرت هذا بالفعل في الجلسة التي عقدت في ١٤ آذار/مارس (انظر S/PV.8203) – ببساطة على أساس الشكوك. لكن هناك مسألة أخرى لا تقل دهشة. حينما أستمع إلى المناقشات والمقابلات والبيانات التي يدلي بها ساسة بريطانيون، اندهش ببساطة. يا للعجب! يا للهول!. ماذا حدث لإنجلترا القديمة؟ هل هي عدم مهنية أم تدهور للثقافة السياسية، أم أن هذا نوع جديد تماما من الثقافة السياسية؟ ليس لدي إجابة حقا. لعلي أترك للحاضرين هنا استخلاص استنتاجاتهم.

تحاول السلطات البريطانية التهكم على روسيا بتقديم نحو ٣٠ رواية لما حدث. ويجب أن يكون واضحا أن هذه الروايات لم تقدمها السلطات الروسية ولكنها لا تمثل سوى آراء الخبراء والصحفيين. من الواضح أيضا أن هناك الكثير من الروايات بسبب عدم كفاية الوقائع أو الأدلة.

الكل في روسيا يريد الوصول إلى حقيقة هذه القصة القاتمة، لكن السلطات البريطانية ليست لديها في الواقع روايات عديدة؛ لديهم رواية واحدة، قدموها كحكم في محاكمة. وفي الوقت نفسه، لا يمكنهم معرفة مصدر المادة السامة. أهو منزل السيد سكريبل؟ أم مقبض بابه؟ الأزهار؟ القمح؟ ورق اللوري؟

يجب أن نقر بأن مواطني بريطانيا العظمى والخبراء التابعين لها، فضلا عن خبراء بلدان أخرى – القادرون على التفكير – قد قدموا طائفة كاملة من الروايات المختلفة. وهناك العديد من

الأسئلة التي لا يملكون لها إجابات، بما فيها: أين كان سيرغي سكريبل وابنته يوليا سكريبل لمدة أربع ساعات وهاتفاهما الجوالين مغلقين؟ كيف أخذت العينات؟ من يستطيع تأكيد موثوقيتها؟ لماذا لم تطلب موافقة الأقارب قبل أخذ عينات دم منهما؟ كيف ظهر ترياق لمادة كيميائية مجهولة بهذه السرعة، وهل تم حقنهما به؟ ماذا كان يفعل السيد سكريبل ومع من كان يتواصل؟ أين ذهب؟ وإلى أين كان مسافرا؟ ومع من كان يتحدث؟ هل قابلا أي شخص في اليوم السابق، وعشيته، أو يوم الحادث؟ أين بيانات كاميرات المراقبة بالفيديو؟

لماذا وجهت تلك الاتهامات على عجل؟ وكيف تتوافق مع البيانات التي أدلت بها شرطة المملكة المتحدة ''سكوتلانديارد'' بأن أعمال التحقيق ستتطلب عدة أسابيع أو ربما عدة أشهر؟ لماذا لا تمنح روسيا إمكانية وصول الخدمات القنصلية إلى المواطنين الروس الذين ارتكب ضدهم عمل إرهابي على أراضي بريطانيا العظمى؟ قررت السلطات البريطانية بسرعة أن تلميحاتها التي تخلو من الأدلة لن تكلفها.

صدقوني، أيها الأصدقاء، فإن هذا التحقيق لم ينته بعد. في الواقع، لم يبدأ بعد. في ١٢ آذار/مارس، أرسلنا مذكرة إلى وزارة الخارجية نطلب الحصول على البيانات المستمدة من التحقيق، بما في ذلك عينات المواد الكيميائية التي تشير إليها التحقيقات البريطانية حتى يتمكن خبراؤنا من الإطلاع عليها في إطار تحقيق مشترك.

وكنا بذلك نمتثل للفقرة الثانية من المادة التاسعة من اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، التي تنص على أنه: ''ينبغي للدول الأطراف أن تسوي عن طريق تبادل المعلومات والمشاورات الثنائية أي مسألة يمكن أن تثير الشك في الامتثال للاتفاقية''. واستنادا إلى أحكام تلك المادة، كانت روسيا على استعداد للاستجابة لطلب تقدمه بريطانيا العظمى في غضون ١٠ أيام. وبدلا من ذلك كله، أصدرت لندن إنذارا نهائيا غير منطقي مدته ٢٤ ساعة، ولا داعي للقول إننا قد رفضناه لأننا لا نسمح لأي طرف، تحت أي ظرف من الظروف، أن يستعمل هذه اللهجة مع روسيا. وجاء في الإنذار النهائي الذي سلمه وزير الخارجية بوريس جونسون شخصيا لسفير روسيا في لندن.

(تكلم بالإنكليزية)

''أوضح وزير الخارجية.... أنه لا يوجد سوى سيناريوهين محتملين، إما أن الدولة الروسية شرعت في محاولة قتل على الأراضي البريطانية باستخدام سلاح كيميائي، أو أن روسيا فقدت السيطرة على مخزونها من العوامل المؤثرة على الأعصاب. وقد طلب وزير الخارجية من السفير الروسي أن يوضح أيّ الاحتمالين الصحيح، وأن يفسّر حيثيات نشر هذا العامل المؤثر على الأعصاب في ساليزبري، وهو انتاج روسي.''

(تكلم بالروسية)

لقد أُعطينا مهلة ٢٤ ساعة. كان ذلك هو المجموع الكلي للأسئلة التي وجهها لنا البريطانيون. لم تكن هناك أسئلة أخرى. بل تبدو تلك الأسئلة حتى أكثر مدعاة للسخرية نظرا للحالة الراهنة والمعلومات والتصريحات الإضافية التي ظهرت منذ ذلك الحين.

في ١٤ آذار/مارس، أرسلت السيدة ماي طلبا إلى السيد أحمد أوزومجو، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لإجراء تحليل مستقل لنتائج التحقيق البريطاني في الحادث الذي وقع في ساليزبري. ومع ذلك، نسي زملاؤنا البريطانيون أنهم يتصرفون في إطار معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية، التي نؤمن بأنها السبيل الوحيد للمضي قدما، وأن لهم حقوقا وعليهم واجبات أيضا، بما فيها واجبات تجاهنا بصفتنا أعضاء كاملي العضوية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولقد ذكّرناهم بصورة لا لبس فيها بأنه خلال الاجتماع الاستثنائي للمجلس

التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي انعقد أمس بناء على طلبنا، اقترحنا مشروع مقرر بشأن التحقيق المشترك. غير أن المملكة المتحدة وحلفاءها عملوا على عرقلته، وعلى الفور اعتبروا ذلك انتصارا، بالرغم من أن مجموع عدد المصوتين لصالح المقترح والممتنعين عن التصويت يتجاوز في الواقع عدد الذين صوتوا ضده. وهذا أمر مفهوم. لماذا تحتاج بريطانيا العظمى إلى إجراء تحقيق مشترك إذا كانت قد قررت بالفعل من هو المذنب قبل بدء التحقيق؟ ففي نهاية المطاف، قد يفند هذا التحقيق روايتهم التي صيغت بكل عناية مستندة إلى هذه الحجج والكلمات القوية مثل ''من المرجح جدا''، ''من المرجح جدا بأغلبية ساحقة''، ''من المعقول جدا''، ''يكاد لا يكون هناك شك''، ''لا يوجد أي تفسير محتمل آخر''، ''من شبه المؤكد أن اللوم يقع على روسيا''، ''من المرجح أنها مسؤولية روسيا'' و ''من المرجح أن روسيا التي ارتكبت ذلك''

ما برح بوريس جونسون يحاول إقناع الجميع بمزاعم مفادها أن بريطانيا قد أرسلت إلى روسيا قائمة تحتوي أسئلة لم تتلق أي ردود عليها حتى الآن. بينما الصحيح هو العكس تماما. فكما قلت سابقا، إننا لم نتلقَ أي قائمة من الأسئلة. والآن أود أن أطلب من البريطانيين أن يقدموا قائمة بتلك الأسئلة، إن كان هناك أي أسئلة. لا تدّعوا علي بإطلاق اتهامات في شكل إنذار نهائي، ولا تطلبوا منا الاعتراف بارتكاب الفعل بتوجيه أسئلة إلينا.

من الجهة الأخرى، نحن لدينا الكثير من الأسئلة التي نود أن نوجهها إلى لندن ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفرنسا التي، هرولت فجأة إلى مساعدة البريطانيين في تأكيد نتائج ما يسمونه بمسار التحقيق السريع، من دون الاستناد إلى أي من الأحكام الواضحة في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وعندما سألنا عن ذلك، أبلغنا الفرنسيون أن بريطانيا قدمت لهم معلومات مفصلة عن التحقيق. وما دامت لندن ترفض تزويدنا بهذه المعلومات، فلعل باريس تتشاطرها معنا؟ لقد عممنا اليوم مذكرة على الأعضاء لدراستها. وسنعمم أيضا بعض التعليقات الصادرة عن مسؤول رسمي في وزارة الخارجية الروسية مع بعض المعلومات المثيرة، وأعتقد أن المجلس سيجدها مثيرة للغاية. وسنقدم أيضا لأعضاء المجلس نص هذا البيان مشفوعا بالترجمة.

إن المستوى الفكري للأسس التي تقوم عليها الاتهامات والسعي إلى اكتشاف دوافع روسيا أمر يرثى له. أما بوريس جونسون، الذي يدعي باستمرار أنه محب لروسيا فقدم اقتراحا سخيفا وغير أخلاقي، وكلمة سخيف هي ألطف وصف له، مفاده أن موسكو كانت بحاجة إلى حادث من هذا القبيل من أجل رص صفوف الشعب قبل الانتخابات. ومن غير الأخلاقي أيضا مقارنة استضافة روسيا لبطولة كأس العالم لكرة القدم بالألعاب الأولمبية في برلين في عام ١٩٣٦، بالمناسبة، شارك فيها وفد بريطاني، بما في ذلك مسؤولون رفيعو المستوى، بخلاف الاتحاد السوفياتي.

لقد أشار بوريس جونسون إلى رواية دوستويفسكي، الجريمة والعقاب، التي ادعى فيها أن المؤامرة بأكملها تعتمد عما إذا كان المجرم سيعترف بجريمته أو يُضبط متلبسا. إنها في الحقيقة لا تتعلق بذلك إطلاقا. إنها ليست رواية بوليسية، كما يتضح من تفكير وزير الخارجية البريطاني، بل إنها عمل أدبي فلسفي عميق. وبالمناسبة، لقد سبق أن استشهدنا بالمثل الإنكليزي في الرواية الذي يقول لا يمكنك أن تصنع حصانا من مائة أرنب. وحيث أن الشيء بالشيء يذكر، فإني أنصح السيد جونسون أن يقرأ روايات دوستويفسكي الأخرى، أو على الأقل يتعرف على أسمائها. ولن أسردها بنفسي.

وكأداة إثبات منطقية على ذنب روسيا، قدم السفير البريطاني في موسكو لزملائه عرضا بالشرائح من ست صفحات، بما في ذلك صفحة الغلاف. وتنتحل هذه الرسومات الهزلية لنفسها صفة الحجة. ومرة أخرى فإنها لا تشير إلى شيء سوى

''من المرجح جدا''. ويجب على المرء أن يفترض أنها الوثيقة الدامغة نفسها التي عرضتها السيدة ماي على زملائها في الاتحاد الأوروبي، الذين، للإنصاف، لم يقبلها كلهم، بصفتها دليلا موثوقا على ذنب روسيا. انظروا إلى هذا الاستخفاف. سنقوم بتوزيعها. إن استعمال هذه المربعات الستة كأساس للحجة إهانة لذكاء المرء. كيف يمكن للمرء احترام الناس المقتنعين بهذا الشيء؟ ألا يفهم الذين يدفعون بهذا الإقناع بأنهم لا حراك بهم، ولا يقدرون على الكلام وتنقصهم الإرادة، وأنهم شركاء في هوس جماعي؟

إن كشف بوريس جونسون عن القط الميت المزعوم على الطاولة إنما هو مجرد مناورة لتحويل الانتباه عن المشاكل الأخرى، وأي إنسان لا يعرف عمّا أتكلم يمكنه أن يقرأ المقابلة التي أجريت معه، وهي أوضح مثال ممكن على الدعاية غير المنضبطة للحرب التي تشنها بريطانيا ضد روسيا. وبالمناسبة، فيما يتعلق بموضوع القطط الموتى، وفقا لفكتوريا، ابنة أخ سيرجي سكريبال، يوجد في بيته في ساليزبري قطان واثنان من فئران التجارب يفترض أنها ملوثة بالسم. أين هي الآن؟ وماذا عن هذه الحيوانات؟ لماذا لم يقل أحد أي شيء عنها؟

على أي حال، تمثل حالتهم جزءا هاما أيضا من الأدلة.

إننا نعيش عصر الطمس الجماعي للمنطق العقلاني. ولا أدري ما هو نوع المؤثرات العقلية التي تستخدم لتحويل الجمهور إلى كائنات زومبي، باستثناء واحد هو وسائل الإعلام. إنها سلاح رهيب في عصرنا. فمن السهل استخدام وسائل الإعلام للتلاعب بالعقول، ويمكن أن نرى نجاح وسائل الإعلام الغربية فيذلك نجاحا كبيرا. لكن لا حاجة إلى أي مخططات متطورة. يكفي، عند دغدغة الغرائز، أن نكرر بشكل منتظم ومقصود نفس الأكذوبة الواهية، وأن نغرسها تدريجياً في وعي الناس ونعرضها في نهاية المطاف كحقيقة. وهذه هي طريقة الدكتور غوبلز - كرر الكذبة ألف مرة فتصبح حقيقة. وسوف نطالب بإجابات على الأسئلة التي طرحناها. وإذا لم يتم تقديم إجابات، وإذا لم نتوصل بأي استجابة، فسنعتبر ذلك اعترافا بالقذف الذي تعرضنا له بدون أي تفكير في العواقب. وسنلتمس التعاون الكامل في قضية سكريبال. وإذا تم رفض ذلك، فسوف نعتبره محاولة لإخفاء الحقيقة.

إن كل ما حدث يدفعنا للاقتناع بما كان بشكل عام واضحًا منذ البداية. إنها حملة منسقة، أُعدت مسبقا على نحو متأن. وليست من قبيل الصدفة. والهدف الرئيسي واضح - تشويه سمعةروسيا، بل نزع الشرعية عنها، واتهامها باستخدام أسلحة فظيعة ولاإنسانية، وإخفاء مخزونات في انتهاك لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، والتشكيك في دورنا في إيجاد حل ليس فقط للحالة في سورية، على سبيل المثال، ولكن في أي مكان آخر على الإطلاق، والتشكيك في مبدأ الشرعية السياسية لروسيا، مع تشويه موقفنا من المسألة الكيميائية السورية. وتهدف تلك الحملة أساسا ضرب عصفورين بحجر واحد.

وبما أن السلطات البريطانية، وبدون أي تردد، لديها الجرأة للقول بأنه ''من المرجح كثيرا'' أن تكون روسيا مسؤولة عن حادث سالزبري، فإننا نقول أنه ''من المرجح كثيرا'' أن تكون أجهزة الاستخبارات في بعض البلدان وراء هذا الاستفزاز الشديد. إن روسيا، التي لا صلة لها بتاتا بتسميم سكريبال وابنته، مهتمة أكثر من أي طرف آخر بكشف الحقيقة. وسنسعى إلى إظهار الحقيقة على أساس أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وإذا استمر البريطانيون في العمل استنادًا إلى الشكوك المستخدمة كأدلة، وإذا استمروا في الاعتماد على المزاعم المستندة إلى التخمينات بدلا من الحقائق، فإنهم سيؤكدون فرضيتنا أنه من المرجح بصورة أكبر أن كل هذا التعتيم، أو هذه الحكاية استفزاز بذيء. فمن له أذنان سامعتان فليسمع.

ويمكن أن نرى أن السبيل الوحيد للحصول على صورة موضوعية هو التقيد الصارم بآليات اتفاقية الأسلحة الكيميائية

والتعاون في التحقيق. كما أننا أيضا في انتظار الإجابات على أسئلتنا الواضحة من التحقيق الجنائي البريطاني. ونطالب بتيسير إمكانية تقديم الخدمات القنصلية إلى يوليا سكريبال.

باختصار، فإن هذا هو ما يقع. ولم يكن هناك أي تأكيد بأن أصل المادة من روسيا. وقد ذكرنا بالفعل أننا لم نشارك في ذلك. غير أن المطالب بأن نقر بأننا مذنبون ما زالت تُقدم.

إن البريطانيين يرفضون التعاون معنا بذريعة أن الضحايا لا يمكنهم التعاون مع المجرمين. فليعذروني، إن تصنيفهم لنا كمجرمين، دون وقائع أو أدلة أو محاكمة أو تحقيق، أمر لاغ وباطل. في غضون ذلك، فإن جريمة - ربما تكون عملا إرهابيا - قد ارتُكبت على التراب البريطانيضد مواطنين روسيين. وهما الضحيتان. ولهذا يحق لنا المطالبة بالتعاون، والبريطانيون ملزمون بالتعاون معنا. بالمناسبة، من المضحك أنه خلال اجتماع المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بالأمس، طلب منا بعض حلفاء المملكة المتحدة التعاون مع البريطانيين. ومن الواضح أنه لم يكن هناك وقت كاف لموافاتهم بمعلومات عن الطريقة المناسبة للتصرف.

لقد أعددنا مشروع بيان صحفي لمجلس الأمن بسيط للغاية. وسيكون اختبارا حاسما لكشف الحقيقة بالنسبة للمملكة المتحدة وحلفائها. فإذا أقروه مثلما فعلوا في المرة الأخيرة، أوقلبوا معانه رأسا على عقب، فسيكون ذلك تأكيدًا آخر ودليلا على ألاعيبهم غير الأخلاقية.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): لم نلتمس عقد هذه الجلسة، ولكننا نأخذ على محمل الجد طلبات عقد جلسة لمجلس الأمن. ويسعدني أن أتمكن من موافاة المجلس بمعلومات مستكملة عن بعض التطورات، ولكن يسرني أيضا أن يكون بمقدوري إظهار الوضوح الفكري الذي دعا إليه زميلنا الروسي. وسألتزم في بياني بالحقائق. فبعد تسميم سيرجي ويوليا سكريبال في ٤ آذار/مارس في سالزبري، أجرت المملكة المتحدة أحد أكثر التحقيقات على الإطلاق شمولية وتعقيدا في استخدام السلاح الكيميائي. حيث شارك فيه أكثر من ٢٥٠ فردا من رجال الشرطة. وهم مدعومون من قبل مجموعة من الخبراء المتخصصين والشركاء. وقد شاهدوا أكثر من ٠٠٠ ٥ ساعة من تسجيلات كاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة. وفحصوا أكثر من ٣٠٠ ١ مستند تم ضبطه، ويحققون مع أكثر من ٥٠٠ شاهد.

في المملكة المتحدة، الشرطة مستقلة عن الحكومة، ولكن إذا كانت هناك تفاصيل أكثر يمكننا إطلاع المجلس عليها مع بدء التحقيق، سنكون سعداء للغاية للقيام بذلك. فنحن جميعا نعرف لماذا يجري هذا التحقيق. ذلك لأنه تم استخدام غاز أعصاب من المستوى العسكري، في محاولة لقتل مدنيين على الأراضي البريطانية. وتم القيام به بتهور ودون اعتبار للسلامة العامة. لقد كان سلاح دمار شامل. وكان شرطي بريطاني في حالة حرجة إلى جانبسكريبال وابنته. وتم تعريض بعض الناس العاديين، الذين كانوا يمارسون أعمالهم اليومية، للخطر.

ويسرني ألا أتمكن فقط من إبلاغ المجلس بأن يوليا سكريبال قادرة على التواصل وبأن حالتها تتحسن، ولكن يمكنني أيضاً توضيح ما قاله السفير الروسي بشأن تيسير إمكانية تقديم الخدمات القنصلية. لقد تلقينا طلبًا من القنصلية الروسية، ونقلناه إلى يوليا سكريبال، ونحن في انتظار ردها. وهذا التزام بموجب القانون الدولي تأخذه الحكومة البريطانية على محمل الجد، ولكن هناك أيضا مسألة رغبات السيدة سكريبال نفسها التي يتعين أخذها في الاعتبار.

ولدى السفير الروسي عدة نقاط تتعلق بمطالب المملكة المتحدة من الاتحاد الروسي، وكما أوضحنا في ١٢ آذار/مارس، سألنا الحكومة الروسية سؤالا واضحا للغاية. ورفض الاتحاد الروسي الرد، وقال إنه يعتبر الطلب لاغيا وباطلا.

صحيح أننا بالفعل طلبنا ردا في غضون ٢٤ ساعة على مسألة الكيفية التي أمكن بها استخدام عامل مؤثر على الأعصاب

طورته روسيا للاستخدام العسكري في شوارع سالزبري، وما إذا كان ذلك يعني أن روسيا قد فقدت السيطرة على مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية. وقد ذكرنا أنه ينبغي لروسيا أن تعلن لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن برنامج نوفيتشوك الذي تديره. وقد حددنا مهلة ٢٤ ساعة لأنه سلاح من أسلحة الدمار الشامل. فالأمر لم يكن تسمما عاديا أو هجوما عاديا. ونحن نرى أن الظروف تبرر تلك المهلة الضيقة. وعلى الرغم من ذلك، فقد قرر الروس أن مطلبنا كان باطلا ولاغيا. إنهم لم يطلبوا المزيد من الوقت. ولم يأتوا إلينا ويقولوا لنا إنهم يريدون أن ينظروا فيه معنا. لقد رفضوا مسألة الطلب في حد ذاتها.

وكما ذكر السفير الروسي، فقد قلنا إن من المرجح جدا أن تكون روسيا هي التي قامت بمحاولة الاغتيال. وقد توصلت الحكومة البريطانية إلى ذلك الاستنتاج نتيجة لتحديد إيجابي من قبل خبراء ببورتون داون مؤداه أن المواد الكيميائية المحددة المستخدمة هي من نوع عامل نوفيتشوك المؤثر على الأعصاب، وبورتون داون مختبر معتمد بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وهو مسموح له بإجراء بحوث وقائية.

وقد كان السبب الثاني الذي ساعدنا على التوصل إلى استنتاجنا هو معرفتنا بأن روسيا أنتجت ذلك العامل المؤثر على الأعصاب خلال الـ ١٠ سنوات الماضية، ولا تزال قادرة على فعل ذلك. وكما أوضحت رئيسة الوزراء في البرلمان البريطاني، فإننا نعلم أن الدولة الروسية قد بحثت عن سبل لتنفيذ اغتيالات باستخدام عوامل مؤثرة على الأعصاب. والسبب الثالث هو سجل روسيا في تنفيذ عمليات الاغتيال التي ترعاها الدولة. إنني لا أريد أن آخذ من وقت المجلس باستعراض قائمة طويلة، ولكن يمكنني تقديم أمثلة إن كان هناك من يود أن يسمعها. فقد أجرينا كذلك تقييمنا الخاص بأن روسيا تعتبر المنشقين أهدافا مناسبة للاغتيال، وبالفعل، هناك تصريحات علنية من قادة روس تشير إلى ذلك.

وأود أن أدلي بملاحظة عن استخدام عبارة ”من المحتمل جدا“. فنحن نستخدمها لأنه بموجب النظام البريطاني، ما من جهة أخرى عدا المحكمة يمكن أن تحدد المسؤولية في نهاية المطاف. وبالتالي، فإن استخدام عبارة ”من المحتمل جدا“ تجسيد للإجراءات القضائية لدينا وينبغي ألا يفسر على أنه يثير الشك بأي حال في احتمال مسؤولية روسيا.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لتناول تعليق السفير الروسي عن التناقض بين رأي بورتون داون ورأي وزير الخارجية بوريس جونسون. فلم يكن هناك أي تناقض. وقد أكد وزير الخارجية بشكل واضح بأن بورتون داون كان متأكدا من أن العامل المؤثر على الأعصاب كان من نوع نوفيتشوك، وهي النقطة التي عززها المختبر فيما بعد. وقد استطرد في ذات المقابلة موضحا – استنادا إلى تلك المعلومات ومعلومات استخبارية إضافية وكما قلت، عدم وجود تفسير بديل من قبل الروس – لماذا توصلنا إلى الاستنتاج الذي توصلنا إليه. فما قاله وزير الخارجية حينئذ وما ذكره بورتون داون مؤخرا يتوافقان توافقا تاما مع ما ظللنا نقوله طوال الوقت. وعلى النقيض من ذلك، سمعنا عددا لا يحصى من النظريات من قبل الروس. وأعتقد أننا أحصينا ٢٤ منها إجمالا. ففي ٢١ آذار/مارس، على سبيل المثال، ذكرت وزارة الخارجية الروسية أنها تعتقد أن الإرهابيين هم المسؤولون. وفي ١٤ آذار/مارس، قال السيد لافروف، إن الرد البريطاني يهدف إلى صرف الأنظار عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. إن استخدام الأسلحة الكيميائية في الأراضي الإقليمية لأي بلد أمر أخطر من أن يبرر بتلك النظريات الواهية.

واتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي دخلت حيز النفاذ قبل ٢١ عاما، واضحة في المادة السابعة منها بأنه ينبغي للدول أن تعتمد تشريعات تجرم الأنشطة المحظورة بموجب الاتفاقية. وذلك هو السبب في إجراء المملكة المتحدة لتحقيق كامل في الحادث، بما في ذلك بموجب قانوننا للأسلحة الكيميائية. وبسبب ذلك،

بالإضافة إلى التحقيقات الجنائية في المملكة المتحدة، دعونا منظمة حظر الأسلحة الكيميائية – الهيئة الدولية المختصة – للمساعدة في التحقق من تحليلنا استنادا إلى المادة الثامنة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية. فهي تكلف الأمانة الفنية بتقديم مساعدة تقنية وتقييم تقني للدول الأطراف.

إن كل ما فعلناه كان متسقا مع اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وإن جاز لي أن أقول ذلك، فإنني لن أقبل أي محاضرات عن الأخلاق أو استعراض مسؤولياتنا بموجب تلك الاتفاقيات الدولية من بلد – كما ناقش المجلس يوم أمس (انظر S/PV.8221) – فعل الكثير من أجل وقف التحقيق المناسب في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ولا يحتاج سجل المملكة المتحدة بشأن تلك المسألة إلى برهان.

وقد أرسلت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في ٢١ آذار/مارس، فريقا إلى المملكة المتحدة لزيارة المواقع التي تعرض فيها الضحايا للمادة الكيميائية السامة. وقد قدم المدير العام إحاطة إعلامية إلى المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالأمس عن الإجراءات التي اتخذتها. فقد جمع الموظفون الخبراء بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عينات بيئية من الموقع وعينات أحيائية طبية من الضحايا. وقد تحققت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من سلسلة المسؤولية. وقد أرسلت العينات إلى عدد من المختبرات المعينة لاختبارها. والآن ستعاد نتائج التحليل من تلك المختبرات إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وسيصدر تقرير بها. وعلى عكس الادعاءات الروسية، تتطلع المملكة المتحدة إلى تقاسم النتائج التي يتم التوصل إليها بمجرد تلقينا لذلك التقرير.

وبالأمس، طرحت روسيا مشروع قرار في المجلس التنفيذي، تقترح فيه إجراء تحقيق مشترك. وهناك عدة سبل للنظر إلى ذلك التحقيق. وأعتقد أن الاستعارة التي أجدها أكثر ملاءمة تتمثل في مشعل الحرائق المتعمدة الذي يصبح رجل إطفاء ولكن، في هذه الحالة بالذات، يود مشعل الحرائق المتعمدة أن يحقق في الحريق الذي تسبب فيه أصلا. وقد لجأت روسيا، لعدم تمكنها من الحصول على تحقيق مشترك – إذ أن مشروع القرار لم ينل سوى ٦ أصوات من بين ٤١ صوتا – من دون انتظار نتائج اختبار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، إلى مسار مألوف يتمثل في تقويض المؤسسة الدولية المعنية.

ولا يمكننا تفسير ملاحظات السيد لافروف اليوم غير أن روسيا ستقبل بنتائج تحقيق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تسمم سالزبري فقط إذا كان الخبراء الروس مشاركون فيه. آسف، ولكن ذلك لا يجعله تحقيقا مستقلا. وإذا كانت روسيا مصرة على إشراك خبرائها، فإنها تسعى إلى الابتعاد عن شرط اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتضع اختبارا لا يتحمله تحقيق مستقل بمصداقية. وللأسف، فإن ذلك جزء من نمط أوسع من السلوك الروسي غير المسؤول. فقد رفضت روسيا تصديق أعمال آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وقد اعتاد أعضاء المجلس على النمط العدواني على مر السنين في جورجيا والقرم. فقد أسقطت طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH-17 وتمت محاولة انقلاب غير متقنة في الجبل الأسود. وفي كل مرة، تقترن هذه الأعمال بالتشويه والتضليل – نفس النوع من التشويه والتضليل الذي رأيناه بالأمس في لاهاي، وفي المؤتمرات الصحفية الروسية وفي مجلس الأمن اليوم.

وإذ أننا لم نكن لندعو إلى جلسة اليوم، فإننا نأمل أن نتمكن من تقديم إحاطة إعلامية إضافية إلى المجلس بمجرد تسلمنا تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونحن نعتقد أن من الصواب أن يبقي مجلس الأمن قيد نظره الاستخدام الفاضح للأسلحة الكيميائية. إن مثل هذا الاستخدام هو الذي يهدد السلم والأمن الدوليين. إن التهديدات التي تتعرض لها اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية من هجمات في سورية وماليزيا،

والآن، المملكة المتحدة تشكل تحديا خطيرا لنظام عدم الانتشار الذي وضعه المجلس بعناية ردا على الأحداث المروعة التي وقعت في الماضي.

فهناك بلد واحد من بيننا – روسيا – هو الذي يتصرف بصورة غير مسؤولة وغير أخلاقية تجاه أمننا الجماعي وتجاه المؤسسات الدولية التي تحمينا، وذلك هو السبب الذي يؤدي بالناس إلى اتهام روسيا واتخاذ خطوات ضدها. وذلك ليس لافتقار الشعب الروسي إلى صداقات أو لعدم احترام روسيا كبلد.

وقد زار البلد وزير خارجية بلدي أملا في إقامة علاقة مثمرة مع وزير الخارجية لافروف. ولكن لا يمكننا تجاهل ما حدث في سالسبيري. ولا يمكننا تجاهل صمت روسيا عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا وفي سالسبيري، كما لا يمكننا تجاهل سعي روسيا إلى تقويض المؤسسات الدولية التي ما فتئت تحافظ على أمننا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ونعتقد أن الإجراءات التي تتخذها المملكة المتحدة ستصمد أمام أي استقصاء. فقد عملنا دائما وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وعبر الهيئة المكلفة بهذه الأغراض وهي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويسرنا الحضور إلى المجلس في أي وقت. ولدينا رغبة أكيدة في عقد جلسة إحاطة مفتوحة في مقر بعثتنا هنا في نيويورك إذا كان هناك أعضاء في الأمم المتحدة ما زالوا لديهم بعض الأسئلة. وليس لدينا ما نخفيه، ولكني أخشى أن تكون لروسيا ما تخشاه.

السيدة إيكيلس – كوري (الولايات المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): بالأمس اجتمع المجلس بمناسبة الذكرى السنوية المأساوية لاستخدام غاز السارين في خان شيخون في سوريا (انظر S/PV.8221). وحثتنا السفيرة هايلي جميعا على جعل الاجتماع بداية لشراكة والتزام متجددين بالتصدي للأسلحة الكيميائية. وكما قالت، فإن ذلك يعزى إلى عدم رغبة أحد في العيش في عالم تُستخدم فيه الأسلحة الكيميائية. وذكّرتنا بالخسائر البشرية الناجمة عن الدمار الذي سببته الهجمات الكيميائية، وبأننا اجتمعنا على مدى عدة عقود لبناء توافق الآراء الدولي اللازم لحظر أسلحة الحرب البغيضة هذه.

وللأسف، فإن جلسة اليوم لا صلة لها بأي من ذلك، بل هي محاولة أخرى من جانب روسيا لاستخدام مجلس الأمن لتحقيق مكاسب سياسية. وهي محاولة للتشكيك في الهجوم الذي وقع في سالسبيري باستخدام عبارات مثل ''ذهان جماعي'' و ''حرب دعائية ''علاوة على تشبيه وسائط الإعلام بالمؤثرات العقلية المستخدمة لخداع الرأي العام. وشبهت روسيا أيضا استجابة أي بلد يناهض وجهة النظر الروسية بالدعاية النازية ووزير الدعاية النازي جوزيف غوبلز. وليس هذا أسلوب مناسب لهذه الهيئة، ولنتذكر حقائق ما حدث بالفعل. فنحن نناقش الاستخدام الفظيع لعامل كيميائي مؤثر على الأعصاب تم تطويره لأغراض عسكرية ضد اثنين من المدنيين في المملكة المتحدة – وهو هجوم تعرّض بسببه مئات من الأشخاص الأبرياء من المارة والمستجيبين الأوائل لتأثيرات ذلك العامل. ومن المؤسف جدا تورط دولة عضو دائم في مجلس الأمن في ذلك الحادث.

وكما أوضحت الولايات المتحدة من قبل، فإن دعمنا للمملكة المتحدة ثابت لا يتزعزع، وسنواصل تضامننا التام مع زملائنا البريطانيين. وقد ذكرنا سابقا ونكرر ذلك ذلك مرة أخرى اليوم، أن لدينا اعتقادا راسخا بأن روسيا هي المسؤولة عن هذا الهجوم الذي نُفّذ بالأسلحة الكيميائية في أراضي المملكة المتحدة. فإما أن روسيا قد تعمدت استخدام ذلك السلاح المطور للأغراض العسكرية أو أنها لم تعلن أو تضمن أمن مخزوناتها من ذلك العامل المؤثر على الأعصاب. ونؤيد بقوة التحليل المستقل الذي تجريه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فضلا عن التحقيقات الجنائية التي تجريها المملكة المتحدة في

استخدام الأسلحة الكيميائية على الأراضي الخاضعة لسيادتها. ونرى أنه تجب مساءلة المسؤولين عن ذلك الهجوم.

وقد اتحدت صفوف المجتمع الدولي للتعبير عن شعوره بالغضب واتخاذ الإجراءات اللازمة. وطردت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي و ٢٧ بلد آخر معا ما يزيد على ١٥٠ من ضباط الاستخبارات الروسية. ويدل ذلك على القلق الشديد الذي نتشاطره نحن وشركاؤنا إزاء مساعي روسيا الرامية إلى تقويض السلم والأمن الدوليين.

وفي غضون ذلك، تروج روسيا لسلسلة من نظريات المؤامرة في محاولة لصرف النظر عن المسؤولية، بينما تحاول توجيه اللوم على ذلك الهجوم إلى المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة. وهذا التضليل الإعلامي والإسقاطات من جانب زملائنا الروس ليسا سوى محض هراء. وينبغي للدول الأعضاء ألا تنطلي عليها هذه المحاولات العبثية الرامية إلى صرف الأنظار عن الحقيقة. ومن المعروف أن روسيا قد تمكنت من تطوير ذلك النوع من العامل المؤثر على الأعصاب للأغراض العسكرية مثل ذلك الذي أُستخدم في الهجوم على سالسبيري. ولدى روسيا سجل موثق في الاغتيالات التي ترعاها الدولة، بما في ذلك الاغتيالات التي حدثت في المملكة المتحدة سابقا. وذكر كبار المسؤولين الروس أنفسهم بوضوح في تصريحات عامة أن المنشقين الذين يسمون بالخونة يُعدّون أهدافا مشروعة للاغتيال.

وبالأمس، سعت روسيا إلى أن تعتمد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مشروع قرار من شأنه أن يقوض عملية تحقيقها المستقل والمستمر في الهجوم الذي وقع في سالسبيري، بل إن من شأنه أن يساعد روسيا على إخفاء تورطها فيه. إلا أن أعضاء المجلس التنفيذي للمنظمة رفضوا مشروع القرار الروسي بأغلبية ساحقة. وتكرر روسيا الآن المحاولة نفسها في مجلس الأمن. ولكن تبقى حقيقة مشاركة روسيا في الهجوم على سالسبيري، ويجب على المجتمع الدولي أن يظل متحدا وراء هذه الحقيقة. وكما قالت السفيرة هايلي: إذا لم نغير الآن مسارنا فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية فإننا سنقترب بسرعة من واقع جديد وأكثر خطرا بالنسبة لنا جميعا. وتجب علينا مساءلة أولئك الذين استخدموا الأسلحة الكيميائية وإعادة بناء توافق الآراء العالمي على ألا تُستخدم هذه الأسلحة أبدا تحت أي من الظروف. وبصفتنا مجلس الأمن، فإن ذلك هو الهدف الذي ينبغي لنا العمل على تحقيقه بدلا من استخدام هذه القاعة لطمس الحقيقة.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن موقفنا بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية معروف جيدا. وقد أتيحت لنا الفرصة لتأكيد ذلك الموقف مرة أخرى بالأمس (انظر S.PV.8221) بعد مضي عام واحد على الهجوم الكيميائي في خان شيخون في سوريا. ومن المهم للغاية أن نؤكد مرة أخرى أن استخدام الأسلحة الكيميائية غير مقبول وأنه يشكّل انتهاكا خطيرا بموجب القانون الدولي.

مع ذلك وبعد مضي ٢٠ عاما على بدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فما زلنا نشهد تزايد المساس بهذا النظام الدولي. ونرى أن من مصلحتنا جميعا أن نبذل كل ما في وسعنا لأجل الحفاظ على تحريم استخدام الأسلحة الكيميائية وصون سلامة النظام بما يحافظ على السلم والاستقرار العالميين.

وفيما يتعلق بحادث ساليسبري، فإننا نتابع التطورات عن كثب. ونعرب مرة أخرى عن مشاعر التعاطف والتضامن مع الضحايا، فضلا عن التضامن مع شعب المملكة المتحدة وحكومتها. والأساس المنطقي لهذا الأمر بديهي، فقد أُرتكبت تلك الجريمة في الأراضي البريطانية. وكما قلنا آخر مرة، فإننا نأمل في إجراء تحقيق مستقل في الحادث والتدقيق في حيثياته، بما في ذلك من خلال التشاور وتبادل المعلومات على أساس الأحكام ذات الصلة الواردة في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بغية تقديم المسؤولين عنه إلى العدالة.

وفي هذه الحالة أيضا، فإن المساءلة أمر بالغ الأهمية. ونفهم أن هذه المسألة قد عُرضت على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بوصفها الهيئة الدولية المناسبة للتصدي لهذه المسألة. وهناك العديد من المسائل المحيطة بحادثة سالسبيري ما تزال بحاجة إلى التوضيح. وننوه بنشر بعثة تقنية تابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مؤخرا بناء على طلب من حكومة المملكة المتحدة، وأخذت تلك البعثة عينات من الأفراد الذين تعرضوا للمواد الكيميائية السامة. ونحيط علما بأحدث المعلومات التي قدمها المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالأمس في الدورة الاستثنائية للمجلس التنفيذي في لاهاي. ونأمل أن يوضح تقرير المنظمة هذه المسائل في نهاية المطاف.

وفي غضون ذلك، فإن من الضروري أن تتعاون جميع الأطراف المعنية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وأن تبذل قصارى جهدها لحل هذه المسألة بروح من اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي تحدد بوضوح ما ينبغي عمله في مثل هذه الحالات. إن انعدام الثقة والمزيد من التدهور في العلاقات بين القوى الكبرى بسبب هذه المسألة لن يساعد، بل يزيد من تقويض النظام الدولي القائم على القواعد. ومن الواضح جدا أنه لن يكون بوسعنا معالجة بعض هذه المسائل الصعبة إلا بالتعاون اللازم فيما بيننا جميعا، فضلا عن التقيد بالقواعد التي وضعناها لأنفسنا بكل الشفافية والصدق والالتزام بالحقيقة.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): نجتمع اليوم بناء على طلب أحد أعضاء مجلس الأمن لمناقشة الرسالة المؤرخة ١٣ آذار/مارس (S/2018/218، المرفق)، التي كتبتها رئيسة الوزراء البريطانية، وتتناول الموضوع الذي اجتمعنا بالفعل لمناقشته في الشهر الماضي (انظر S/PV.8203). تأتي هذه الجلسة في أعقاب الاجتماع الخاص للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي عُقد أمس في لاهاي بشأن نفس الموضوع، والذي رفضت فيه بالأغلبية الساحقة محاولة روسيا اعتماد مشروع مقرر. وقد عُقد الاجتماع حتى قبل أن تُصدر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية استنتاجاتها بشأن الحادثة المطروحة، مما يدل على أن مبادرة الأمس، كمبادرة اليوم، كانت أسلوبا للإلهاء في محاولة لنشر الالتباس. ولذلك فمن المهم أكثر من أي وقت مضى الحفاظ على نهج تقني وموضوعي للمسألة.

فلنعُد إلى الوقائع. إنها وقائع مروعة وخطيرة وغير مقبولة. ففي ٤ آذار/مارس في سالزبري، استُخدم عامل كيميائي من صنف عسكري، تم تحديد انتمائه إلى فئة من تلك العوامل المعروفة باسم غازات نوفيتشوك، في مكان عام لاستهداف ضابط استخبارات روسي سابق وابنته، مما أدى إلى إصابة شرطي بريطاني ومدنيين في المنطقة. وكان هذا أول استخدام محقّق للأسلحة الكيميائية في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. لقد مرت ١٠٠ عام على الدمار الذي تسبب فيه استخدام غاز من صنف عسكري على الأراضي الأوروبية، خلال الحرب الكبرى. وقد أكدت فرنسا على أعلى مستويات الحكومة دعمها الكامل لحكومة وشعب المملكة المتحدة وتضامنها الثابت معهما. وإننا نجدد ذلك الدعم اليوم.

وعلى الرغم من أن مختبر علوم وتكنولوجيا الدفاع في بورتون داون قد أكد أن الغاز المستخدم ينتمي إلى نوع نوفيتشوك وأن المملكة المتحدة تواصل سعيها إلى متابعة التحقيق في امتثال تام لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، أود أن أؤكد مجدداً ثقة فرنسا الكاملة في العمل الذي يقوم به المحققون البريطانيون. إن فرنسا على استعداد لتقديم خبرتها إلى المملكة المتحدة، إذا ما رغبت في ذلك. وأرحب أيضاً بقرار المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الاستجابة للطلب البريطاني لإيفاد بعثة مساعدة إلى المملكة المتحدة. ويجب أن تكتمل التحقيقات الجارية بصورة مستقلة ودون تدخل. وبالنظر إلى المعلومات التي نقلتها المملكة المتحدة حتى الآن، نتفق مع تقييمها عن عدم وجود أي تفسير معقول للهجوم إلا ذاك الذي ينطوي على تورط روسيا في

المسؤولية عنه. وعلى الرغم من أن روسيا تدعو إلى التعاون، فوجئت فرنسا بالرفض الروسي للإجابة على أسئلة المملكة المتحدة المشروعة تماماً. وندعو روسيا إلى تسليط الضوء على مسائل المساءلة فيما يتعلق بهجوم سالزبري غير المقبول وإخطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن أي برامج ربما لم يعلن عنها لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إن الحظر المفروض على استخدام الأسلحة الكيميائية يصبّ في صلب نظام عدم الانتشار، الذي يرتكز عليه نظام الأمن الجماعي لدينا. وفي هذا السياق، لا يمكن السماح بعودة ظهور تلك الأسلحة الهمجية على نطاق واسع في الشرق الأوسط وآسيا، والآن في أوروبا. إن التحريم الذي فرضناه بشكل جماعي على استخدام الأسلحة الكيميائية قد انتُهك، بما في ذلك في سالزبري. وهذا يدل على مدى الإلحاح الذي يوجب علينا إعادة التأكيد على الحظر المطلق للأسلحة الكيميائية وتعزيزه. وتطبيع استخدام الأسلحة الكيميائية من شأنه أن يعني انتصاراً للوحشية على الحضارة وتراجعاً لا يوصف للنظام الدولي. ولهذا السبب لا يمكننا أن نستسلم لهذا المصير، خاصة وأن تطبيع استخدام الأسلحة الكيميائية – ولا يخطئن أحد في هذا الصدد – من شأنه أن يهيئ أرضاً خصبة للإرهاب الكيميائي، الذي نخشاه جميعا، والذي، في واقع الأمر، سندفع جميعاً ثمنه.

وبالتالي، لن تسح فرنسا أبدا لمن يطورون أو يستخدمون العوامل السمية بالتمتع بالإفلات من العقاب. ونذكر بدعمنا الكامل للمؤسسات القائمة، وخاصة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وستحافظ فرنسا على التزامها التام بدعم أنشطة هذه المؤسسات بكل الموارد المتاحة لها. ذلك هو هدف الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، التي أطلقناها في كانون الثاني/يناير الماضي. إن خطورة ما هو على المحك تتطلب منا العمل. واستخدام الأسلحة الكيميائية أياً كان مستخدموها وبصرف النظر عن الظروف ينافي ضميرنا العالمي والقواعد الأساسية للقانون الدولي.

ومرة أخرى، لا يخطئن أحد: إن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل تهديداً يحتمل أن يقضي نهائيا على استدامة النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة الكيميائية، الذي هو اليوم النظام الأكثر إحكاماً ونجاحاً من بين جميع النظم الدولية لعدم الانتشار. إن تركه ينهار دون القيام بأي عمل سوف يُفهَمُ على أنه قبول بإضعاف كامل النظام الدولي لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، الذي بنيناه بجهدنا معاً خلال العقود الماضية، والذي يُمثل حجر الزاوية للهيكل الأمني الدولي. ولذلك فإننا بحاجة إلى التزام مخلص وعازم من جانب روسيا. ويجب على روسيا أن تكون جزءاً من الحل لا جزءاً من المشكلة. إن روسيا، التي كانت أحد رواد النظام الدولي لعدم الانتشار، ينبغي أن تكون أحد أركانه.

ولأن التهديد وجودي لنا جميعاً، لا بدّ من أن تكون مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل أكثر من أي وقت مضى في صميم أولويات مجلس الأمن. وإذا كان هناك مجال واحد تقع فيه على عاتق المجلس مسؤولية أخلاقية وسياسية للاتحاد معاً من أجل العمل، فهذا هو ذلك المجال. وإذا كان هناك مجال واحد تغدو فيه مصداقية المجلس على المحك، وحيث لا يوجد مكان للمزايدة التكتيكية، فهذا هو ذلك المجال.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): منذ الشهر الماضي، ما فتئت الصين تتابع عن كثب قضية سكريبال في سالزبري. لقد أكد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الصينية مراراً وتكراراً موقفنا بشأن هذه المسألة. كما أعلنت الصين مواقفها المبدئية في مجلس الأمن وفي المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتشير الصين إلى أن الدول الأطراف، في الاجتماع السابع والخمسين المعقود تواً للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لم تتمكن من

التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التحقيق المشترك بشأن هذه القضية. ونشير أيضاً إلى أن الأطراف المعنية قد أخفقت حتى الآن في التوصل إلى نتيجة مقبولة لدى الجميع.

وتعارض الصين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي دولة أو منظمة أو شخص في أي ظرف من الظروف. إن أي طرف أو جهة يستخدم الأسلحة الكيميائية يجب أن يمثل أمام العدالة. وتعتقد الصين أن هذه المسائل ينبغي أن تُعالج وفقاً للأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية وفي إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وترى الصين أن من الضروري الكشف عن الحقيقة في أقرب وقت ممكن، وإجراء تحقيق شامل ومحايد وموضوعي واستخلاص الاستنتاجات استناداً إلى الأدلة الدامغة التي من شأنها أن تجتاز الاختبار الحاسم للوقائع والتاريخ. وتحث الصين البلدان المعنية على إجراء المشاورات والتعاون وتجنب التسييس والتدابير التي قد تزيد من تفاقم التوترات، وعلى المعالجة السليمة للمسألة عن طريق الحوار، مع التقيد بمبادئ المساواة والاحترام المتبادل.

وفي الوقت الذي يواجه فيه المجتمع الدولي مجموعة كبيرة من التحديات، ينبغي لجميع الأطراف أن تتخلى عن عقلية الحرب الباردة والمواجهة الجماعية، وأن تعمل معاً للحفاظ على السلام والاستقرار والهدوء العالمي والاشتراك في تكريس جميع الجهود الرامية إلى إقامة نوع جديد من العلاقات الدولية على أساس الاحترام المتبادل والمساواة والعدالة والتعاون المربح للجميع.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): بعد الاستماع إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا المملكة المتحدة والاتحاد الروسي، نود نحن أيضا أن نتشاطر ملاحظاتنا بشأن هذه المسألة.

تتمتع كازاخستان بسمعة دولية تستحقها بجدارة باعتبارها تعارض بشكل قاطع جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الكيميائية والمواد السامة. وندين إدانة قاطعة أي استخدام لأسلحة الدمار الشامل لأنها غير أخلاقية ولا إنسانية وتتنافى مع مبادئ الإنسانية.

ونعرب عن قلقنا العميق إزاء الحادثة المأساوية التي انطوت على احتمال استخدام عامل كيميائي صالح لصنع الأسلحة على أراضي المملكة المتحدة. ونتطلع إلى نشر جميع الوقائع والأدلة الملموسة التي تثبت استخدام أي نوع من العوامل الكيميائية الصالحة لصنع الأسلحة، وكذلك تورط أفراد أو جهات فاعلة من غير الدول أو دول.

ونعول على إجراء تحقيق شامل وشفاف ومحايد في الحادثة، وفقا للقواعد الحالية للقانون الدولي، ولا سيما على أساس أحكام اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، ونتوقع تزويد المجتمع الدولي بالاستنتاجات والأدلة التي سيتم التوصل إليها.

ونعرب عن أملنا في تطبيع العلاقات وإعادة الثقة بين الدول الرائدة، والحفاظ على نزاهة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجهود المشتركة الرامية إلى مكافحة التهديدات المشتركة للأمن، فضلا عن نبذ ما يسمى عقلية الكتلة. وندعو جميع الدول المهتمة إلى أن تتحد وتوجد حلا لجميع المسائل الناشئة عن الحادثة التي وقعت في المملكة المتحدة، وفقا لقواعد القانون الدولي، وتمشيا مع روح ومبادئ إعلان أستانا التذكاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

السيد أورنيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد كانت السويد واضحة في الإدانة بأشد العبارات للشروع في قتل أفراد على أرض المملكة المتحدة باستخدام عامل مؤثر على الأعصاب. ونؤيد تأييدا كاملا الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي بشأن هذه المسألة. ونتشاطر تقييم المملكة المتحدة بأنه من الأرجح أن تكون روسيا مسؤولة عن ذلك، وأنه لا يوجد تفسير منطقي آخر. ونؤكد من جديد التزامنا القوي بالتضامن

مع المملكة المتحدة، صديقتنا المقربة وشريكة الاتحاد الأوروبي، ودعمنا لما تجريه من تحقيقات.

وفيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية، على نحو ما سمعنا اليوم، فإن المملكة المتحدة تجري تحقيقات عن طريق الشرطة المستقلة لديها. وتتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويجري هذا بما يتماشى تماما مع اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وقد تصرفت المملكة المتحدة على النحو الصحيح بموجب الاتفاقية. ونشدد على أهمية احترام تلك العملية، التي تتعاون فيها المملكة المتحدة مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهي المنظمة الدولية المستقلة المكلفة بالإشراف على حظر الأسلحة الكيميائية. ونتطلع إلى إطلاعنا على التحقيقات، بما في ذلك التقرير القادم بشأن تحليل العينة من جانب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وندعو روسيا إلى الإجابة على الأسئلة التي طرحتها المملكة المتحدة.

وختاما، أود مرة أخرى أن أشدد على الموقف المبدئي للسويد بشأن الأسلحة الكيميائية. ومن الواضح أن هذه الأسلحة البغيضة محظورة بموجب القانون الدولي. ويجب التحقيق في أي استخدام للأسلحة الكيميائية على النحو الواجب، ويجب ضمان المساءلة عن ذلك. ونحن بحاجة إلى توخي اليقظة في جهودنا الرامية إلى ضمان احترام نزاهة حظر الأسلحة الكيميائية.

السيد رادومسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب بولندا عن بالغ قلقها إزاء استخدام عامل مؤثر على الأعصاب في محاولة لقتل السيد سيرغي سكريبل وابنته السيدة يوليا سكريبل في ٤ آذار/مارس في سالزبري، بالمملكة المتحدة. كما عرض هذا الفعل المستهتر حياة مدنيين أبرياء للخطر.

وفي هذا الصدد، أعربت السلطات العليا البولندية بوضوح عن الموقف البولندي في الأيام التي تلت هذا الاعتداء في سالزبري. واتخذت بولندا خطوات دبلوماسية للإعراب عن تضامنها الكامل مع بريطانيا حكومة وشعبا، وأدانت هذا الاعتداء غير المسبوق على أراضي المملكة المتحدة. كما نؤيد البيانات المشتركة للاتحاد الأوروبي التي أدلي بها في لاهاي خلال آخر دورة عادية للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في اجتماعه المعقود بالأمس.

وما برحت بولندا تتصدر الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بهدف احتواء انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتشكل الحادثة التي وقعت في سالزبري مثالا آخر على انتهاك القانون الدولي وأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولا نزال مقتنعين بشدة بضرورة تحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية ومعاقبتهم. فلا يمكن ترك أي عمل من هذا القبيل يمر دون رد، نظرا لأنه لا يقوض أبسط إحساس بالعدالة فحسب، بل يؤدي أيضا إلى تآكل نظام عدم الانتشار ونزع السلاح. ونتيجة لذلك، فهو يقوض أمننا جميعا. ولدينا ثقة كاملة في التحقيق الذي تجريه المملكة المتحدة ونثني على الشفافية ومواصلة تبادل المعلومات من جانب الحكومة البريطانية في هذا الصدد.

وفي الوقت نفسه، نرحب بالتعاون الجاري بين المملكة المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في امتثال تام لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. ونتطلع إلى مواصلة المناقشة بشأن هذه المسألة بمجرد معرفة نتائج التحقيق المستقل الجاري من جانب فريق الخبراء التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ونود أن نذكر بأنه في ٢٢ آذار/مارس، وافق المجلس الأوروبي بالإجماع على تقييم المملكة المتحدة، القائل بأنه من الأرجح أن يكون الاتحاد الروسي مسؤول عن الاعتداء الذي وقع في سالزبري، وأنه لا يوجد أي تفسير منطقي آخر.

وعلى نحو ما ذكرنا في مناسبات أخرى، فإننا نؤيد قرار المملكة المتحدة دعوة روسيا إلى الإجابة على الأسئلة المشروعة التي طرحتها الحكومة البريطانية والمجتمع الدولي، والكشف الفوري والتام والكامل عن برنامج نوفيتشك لديها لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

السيد العتيبي (الكويت): لقد استمعنا باهتمام للإحاطات الإعلامية المفصلة التي تقدم بها مندوبا كل من الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة حول حادثة سالزبري، التي وقعت يوم ٤ آذار/مارس الماضي. وإنه لأمر محزن حقيقة أن يجتمع مجلس الأمن في يومين متتاليين ليناقش مسألة استخدام أسلحة الدمار الشامل في بلدين مختلفين (انظر S/PV.8221)، فدولة الكويت يساورها عميق القلق إزاء التحديات التي يواجهها نظام ط عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل في العالم اليوم.

ونجدد الإعراب عن عميق أسفنا لوقوع حادثة الاعتداء على السيد سيرغي سكريبل وابنته يوليا، في مدينة سالزبري في بريطانيا. وتتضامن دولة الكويت مع المملكة المتحدة، وتساند كافة الإجراءات والتدابير التي قامت بها في إطار التحقيقات إزاء هذه الحادثة. ونرحب بدعوة منظمة حظر انتشار الأسلحة الكيميائية للاشتراك في التحقيقات باعتبارها جهة دولية محايدة ومستقلة ومختصة للمساعدة في كشف تفاصيل هذه الحادثة. ومن جانب آخر، نعبر عن تعاطفنا ومواساتنا مع الضحايا، متمنين الشفاء العاجل للمصاب وابنته ولمن تضرر من أفراد الشرطة والعامة.

وقد أكدت دولة الكويت على موقفها الثابت المتمثل في إدانة وحظر استخدام أو إنتاج الأسلحة الكيميائية أو حيازتها وتخزينها أو الاحتفاظ بها أو نقلها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك استنادا إلى ما نصت عليه المادة الأولى من اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، والتي دولة الكويت طرف فيها منذ عام ١٩٩٧، وذلك خلال جلسة الإحاطة الطارئة التي عقدها مجلس الأمن بتاريخ ١٤ آذار/مارس ٢٠١٨ لبحث هذه القضية (انظر S/PV 8203).

وتؤمن دولة الكويت بأهمية الاحتكام للقانون الدولي والأعراف الدولية، وعلى أهمية صون الأمن والسلم الدوليين وفق ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة، فإن الكويت تحث على تعاون جميع الأطراف المعنية في كافة التحقيقات الجارية حيال هذه القضية، من خلال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وذلك بما يتماشى ويتوافق مع مواد الاتفاقية السالفة الذكر ونصوصها.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): كما ذكرنا في الجلسة السابقة بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.8203)، إن بوليفيا ترفض رفضا قاطعا استخدام العوامل الكيميائية كأسلحة وتعتبر ذلك عملا إجراميا لا يمكن تبريره لأنه يمثل جريمة خطيرة ضد القانون والسلام والأمن على الصعيد الدولي. ونعرب عن قلقنا إزاء التحديات التي تواجه نظام عدم الانتشار. ونؤكد مجددا ضرورة إجراء تحقيقات تتسم بالاستقلالية والشفافية والموضوعية والحياد وعدم التسييس، وفقا للقواعد القائمة للقانون الدولي، ولا سيما في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية، من أجل تسليط الضوء على الأحداث التي وقعت في ٤ آذار/مارس.

ونرى أن التعاون بين الأطراف المعنية أمر أساسي لإحراز التقدم، من خلال القنوات الدبلوماسية لحل هذه المسألة وفي المقام الأول، لتعزيز نظام عدم الانتشار.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): حينما اجتمعنا في ١٤ آذار/مارس في هذه القاعة بناء على طلب من زملائنا من المملكة المتحدة بشأن نفس الموضوع المتمثل في الهجوم الكيميائي في سالزبري، بالمملكة المتحدة (S/PV.8203)، كان أول ما فعلنا هو إدانة ارتكاب ذلك الهجوم والتضامن مع الضحايا وأسرهم ومع حكومة المملكة المتحدة. واليوم نبدأ بياننا بتأكيد نفس رسالة الإدانة.

وغينيا الاستوائية تتابع عن كثب التطورات المتعلقة بالحادثة التي تنطوي على استخدام العوامل الكيميائية في سالزبري، وتأمل أن توضح التحقيقات الجارية بشكل كامل الحادث وأن تكون شاملة وعادلة ومستقلة وفقا للمعايير الدولية ذات الصلة

والإجراءات المعمول بها. ويجب إعلان الاستنتاجات وتقديم المسؤولين عن ارتكاب الحادث إلى العدالة.

وتؤكد غينيا الاستوائية من جديد الأمل في أن يقوم ي الطرفان المعنيان، المملكة المتحدة والاتحاد الروسي، زعيا مهما بمسؤوليتهما مسؤوليتهما الكبيرة باعتبارهما عضوين دائمين في مجلس الأمن، بضرب مثال للمصداقية للمجتمع الدولي في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ومن الأهمية بمكان في هذا الوقت الحاسم والتاريخي، حيث يتم التشكيك في أهمية الهياكل الدولية لتنسيق التعايش – الذي عمل الطرفان بجد لإرسائه وصونه – أن تستخدم لندن وموسكو نضجهما الراسخ وخبرتهما السياسية الدولية لإدارة هذه الأزمة الجديدة بطريقة معتدلة وملائمة ومعقولة من خلال الاتصالات المباشرة وبالتعاون الوثيق مع الكيانات والصكوك القانونية الدولية المنشأة لهذا الغرض، مثل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويحدونا الأمل في تهدئة هذه الأزمة الدبلوماسية التي تصاعدت.

وغينيا الاستوائية تعارض تطوير وإنتاج وتخزين ونقل واستخدام الأسلحة الكيميائية، لأن هذه الأنشطة تتعارض مع اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وندعو إلى حظرها وتدميرها بشكل كامل وتام.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد مملكة هولندا البيان الذي أدلت به الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة. وأود أن أدلي بثلاث نقاط.

أولا، إن الهجوم بالأسلحة الكيميائية في سالزبري أمر غير مقبول. ثانيا، نعرب عن تأييدنا الكامل للتحقيق الذي تقوده المملكة المتحدة. ثالثا، ندعو الاتحاد الروسي إلى التعاون الكامل مع هذه التحقيقات الجنائية الجارية.

وفيما يتعلق بنقطتي الأولى، وهي رفض الهجوم، خلال الجلسة السابقة بشأن هذه المسألة التي عقدت في ١٤ آذار/مارس (انظر S/PV.8203)، أعربت عن شعورنا بالصدمة من الهجوم المتهور باستخدام عامل مؤثر على الأعصاب يستخدم للأغراض العسكرية على الأراضي البريطانية. إن مملكة هولندا تدين بشدة هذا الهجوم في مجلس الأمن وفي مناسبات عديدة أخرى. وتعرب مملكة هولندا عن تضامنها الكامل مع المملكة المتحدة.

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية، عن تأييدنا للتحقيقات، نشدد على وجوب تقديم مرتكبي هذا العمل المشين إلى العدالة. وتعمل سلطات المملكة المتحدة مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل تحقيق تلك الغاية. وفي اجتماع المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي أمس، أكد المدير العام أوزومجو أن المملكة المتحدة قد اتبعت الإجراء الصحيح في هذا الصدد. ونكرر التأكيد على أننا لا نرى أي سبب مشروع لكي يحاول أي طرف تأخير التحقيقات الجنائية التي تجريها سلطات المملكة المتحدة أو تغيير مساره أو تخمين نتائجه أو التشكيك فيه. ونعرب عن تأييدنا الكامل للتحقيق الذي تقوده المملكة المتحدة بمساعدة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

أما نقطتي الثالثة الخاصة بضرورة التعاون الروسي، ففي ٢٢ آذار/مارس، أدان المجلس الأوروبي الهجوم الذي وقع في سالزبري بأشد العبارات الممكنة. وأتفق مع تقييم حكومة المملكة المتحدة أنه من المحتمل جدا أن يكون الاتحاد الروسي مسؤولا عن الهجوم وأنه لا يوجد أي تفسير منطقي آخر. ولذلك، فإننا ندعو الاتحاد الروسي إلى التعاون تعاونا كاملا مع التحقيق الجاري والكشف الكامل عن برنامج نوفيتشوك لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وفي الختام، أي استخدام للأسلحة الكيميائية يشكل تهديدا غير مقبول للقانون الدولي والسلام والأمن. وأكرر دعوتنا إلى المساءلة الكاملة عن هذه الجريمة المروعة.

السيد تانوه – بوتشوي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): تؤكد كوت ديفوار مجددا موقفها القائم على المبادئ المتمثل في

أن جميع أشكال استخدام الأسلحة الكيميائية، بأي شكل من الأشكال، في أوقات السلم أو في زمن الحرب، يجب إدانتها. وتشدد على أنه لا بد من تسليط الضوء بشكل كامل على استخدام العوامل الكيميائية المؤثرة على الأعصاب في سالزبري، بالتعاون مع الهيئات المعنية، ولا سيما منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي ذلك الصدد، فإن بلدي يحث جميع الدول على تقديم كل المعلومات اللازمة إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بهدف تحديد المسؤولية عن الحادث الذي وقع في ٤ آذار/مارس.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

إن بيرو لا يزال يساورها بالغ القلق إزاء الحادث الذي ينطوي على استخدام العامل المؤثر على الأعصاب في الأماكن العامة، وهو ما شكل خطرا جسيما على حياة ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص في المملكة المتحدة. ونود أن نعرب عن تضامننا مع الضحايا ومع السكان الذين يحتمل تعرضهم للعناصر الكيميائية المعنية.

وتدين بيرو جميع أشكال استخدام الأسلحة الكيميائية. ونعتقد أن هذه الممارسة تمثل في حد ذاتها تهديدا للسلام والأمن الدوليين وانتهاكا لنظم عدم الانتشار ذات الصلة.

بناء على ذلك، نؤكد مجددا الحاجة إلى التحقيق في الحادث من خلال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومن خلال الآليات والإجراءات المحددة بموجب اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن نتائج التحليلات التي أجرتها بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بناء على طلب الحكومة البريطانية ينبغي أن تكون معروفة. ووفقا لمبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، نحث الأطراف المعنية على التعاون التام مع التحقيقات، بغية تحديد المسؤوليات والجزاءات الناتجة عن القضية.

استأنف الآن مهامي بوصفي رئيس المجلس.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): للأسف، لم نسمع اليوم أي شيء جديد من بعض زملائنا الذين ما زالوا يؤكدون من دون خجل أو وجل أن روسيا مذنبة ويطالبون بتسليط الأضواء على الحادث. نحن أيضا نود أن تظهر الحقيقة، وكلما سرنا خطوة إلى الأمام نأمل أن نرى بصيصا من نور يخرج من الحقيقة. أود أن أشكر زميلي الهولندي على اقتراحه الثابت الداعي إلى التعاون مع الجانب البريطاني، ولكن من المرجح جدا ألا أفعل ذلك لأن مغزى ذلك الاقتراح بشأن التعاون ليس بالمعنى الذي نفهم به التعاون.

يُطلب إلينا من الناحية الجوهرية الإجابة على سؤال واحد، وهو: ”اعترفوا بأنكم فعلتم ذلك“. إجابتنا على ذلك السؤال، ”كلا لم نفعل ذلك“ ثم يقولون لنا ”ذلك لا يكفي، كيف فعلتموه؟“؛ نحن غير مذنبين. نقول لهم ”هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ“ ثم يقولون، ”لا، ولكن عليكم الاعتراف بالذنب على أي حال، سيكون أفضل لكم بتلك الطريقة“. ألا يوجد أحد هنا يفهم أن هذا هو حقاً مسرح اللامعقول؟ لقد قلنا مرارا وتكرارا أن المملكة المتحدة لم تتبع الإجراءات المنصوص عليها في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ويمكن للمجلس أن يقرأ عن ذلك في مذكرتنا التي قمنا بتعميمها.

أود أن أذكر اليوم بأن سفيرة المملكة المتحدة أعربت عن استعدادها لكي تتشاطر مع أعضاء المجلس المعلومات المتعلقة بمسار التحقيق. ونحن نتوق إلى ذلك. ونتوقع أيضا أن تكون المعلومات التي ستقدم إلينا مرتكزة على مواد أكثر إقناعاً من المعلومات التي أظهرتها في بياني. وبالمناسبة، وجدنا أن التوضيح الذي قدمته الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة بشأن الأسباب القانونية لاستخدام تعبير ”من المرجح جداً“ كأداة في نظام

العدالة البريطانية، أو في سياق العدالة البريطانية، كان المقصود به تحويل القضية عن مسارها. سنأخذ ذلك في الحسبان.

في الختام، لا يوجد حقاً أي شيء جديد واضح بجلاء. كان لدى بريطانيا في وقت ما مؤلف رائع يكتب الروايات للأطفال، ليس للأطفال فقط، أنما كان عالم رياضيات وكاتب، وقد ألّف كتابا رائعا عنوانه: ''أليس في بلاد العجائب''. هذا هو الكتاب، أريد أن أتلو على المجلس مقتطفات قصيرة منه عن محاكمة ''وغد القلوب''. إنها مقتطفات قصيرة جداً من ذلك الكتاب.

قال الأرنب الأبيض وهو في عجلة من أمره ''هناك المزيد من الأدلة التي ستظهر فيما بعد، أتوسل إلى جلالتكم النظر فيها، فقد عثر على هذه الورقة للتو''

ربما يتعين علي أن أتلوا البقية بالإنكليزية.

(تكلم بالإنكليزية)

قالت الملكة ''ماذا تحتوي هذه الورقة؟''

قال الأرنب الأبيض ''لم أفتحها بعد، ولكن يبدو أنها رسالة، كتبها السجين لشخص ما''.

قال الملك ''لا بد من أن تكون كذلك، ما لم تكن قد كُتبت على أنها غير موجهة لأي شخص، وهذا شيء مستغرب، كما تعرفون.''

وقال أحد أعضاء هيئة المحلفين ''إلى من موجهة الرسالة؟''.

قال الأرنب الأبيض ''أنها ليست موجهة لأحد على الإطلاق، في الواقع، لا يوجد شيء مكتوب على الغلاف.''

سأل عضو آخر من هيئة المحلفين ''هل كُتبت بخط يد السجين؟''

قال الأرنب الأبيض ''كلا، ذلك المستغرب جدا في الأمر'' (بدت الحيرة على وجوه جميع أعضاء هيئة المحلفين).

ثم قال الملك ''لا بد من أنه قلد خط يد شخص آخر''. (عندها أشرقت وجوه أعضاء هيئة المحلفين مرة أخرى).

قال الوغد ''أرجوك يا صاحب الجلالة أنني لم أكتبها، ولا يمكنهم أن يثبتوا أنني كتبتها، فلم يوقع أحد في ذيل الرسالة''.

قال الملك ''إذا لم توقع عليها، فهذا يزيد الطين بلة. لا بد أنك قصدت إلحاق الضرر بشخص ما، وإلا لكنت قد وقّعت عليها، وكتبت اسمك كما يفعل أي رجل شريف''.

''كان هناك تصفيق عام في هذه اللحظة: لقد كان ذلك أول شيء قاله الملك في ذلك اليوم يدل على الفطنة...''

قال الملك وهو يفرك يديه ''ذلك أحد أهم الأدلة التي استمعنا إليها حتى الآن،›''.

قال الملك للمرة العشرين في ذلك اليوم ''فلتنطق هيئة المحلفين بقرارها''.

قالت الملكة ‹لا، لا!› يجب النطق بالحكم أولا، بعد ذلك يأتي قرار هيئة المحلفين''.

(تكلم بالروسية)

هل يذكركم ذلك بأي شيء يا سيادة الرئيس؟ ولكن لعل أعضاء المجلس يعتقدون، إن هذا لا ينطبق إلا على الروايات الخيالية في القرون السابقة، وهي روايات مهمة، والشيء بالشيء يذكر. أود أن أريهم شيئا آخر، مقال من صحيفة الاندبندنت البريطانية بعنوان''سواء أثبتنا تورط موسكو في قضية سكريبال أم لم نثبته، فهذا غير مهم''. فيما يلي اقتباس موجز من ذلك المقال.

(تكلم بالإنكليزية)

''إن رد الروس على هذا كله ما مؤداه ''هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ''، كما لو كان ذلك في محكمة. حتى في اختبار قانوني لليقين الذي لا يدع أي مجال للشك أو من قبيل

التأرجح في كفة ميزان الاحتمالات، فبصراحة، الروس يتحملون المسؤولية''.

بذلك اختتم بياني.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): طلبت ممثلة المملكة المتحدة الكلام للإدلاء ببيان آخر.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): لن احتجز الزملاء لفترة طويلة جدا. هناك اقتباس آخر جيد جداً من لويس كارول في فصل، النظر من خلال الزجاج، وما شاهدته أليس في بلاد العجائب: ''لماذا، في بعض الأحيان أعتقد أنه توجد ستة أشياء مستحيلة قبل الفطور''. أعتقد أن هذا هو الاقتباس الذي يناسب زميلي الروسي على أفضل نحو. كل ما أردت أن أقوله، إننا بطبيعة الحال، ملتزمون بإبقاء المجلس على علم بآخر المستجدات. وسنتشاطر مع المجلس، بناء على طلب المجلس، كل ما يمكننا الحصول عليه من معلومات، أي كلما وحيثما توفرت لدينا، وحسب التطورات.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠ .